

التنوع كمنهج لتلقيق تنمية مستدامة في الاقتصاد العراقي

م.د. احمد جاسم محمد الحفاجي *

المستخلص

يهدف البحث الى تسليط الضوء على اهمية التنوع في الاقتصاد العراقي باعتباره احد عوامل الاستدامة التنموية الاساسية ، وامكانية قياسه كمياً ومن ثم استخلاص نتائج يمكن لها تفسير مدى التحديات والمخاطر التي يواجهها الاقتصاد .وقد خلص البحث الى ضعف التنوع في الاقتصاد العراقي ومن ثم ضعف صفة الاستدامة في التنمية والنمو الاقتصادي . وان سبب ذلك يعود الى الاكتفاء بالموارد النفطية من دون باقي الموارد لرفد الاقتصاد مالياً لتغطية الاولويات الاستهلاكية دون الاستثمارية وعدم السعي الجاد لمواجهة هذا التحدي واستغلاله كمورد لتمويل التنمية ، وامكانية اجراء تغييرات في البنية الهيكلية للاقتصاد . الكلمات المفتاحية: التنوع ، تنمية مستدامة ، الاقتصاد العراقي

Diversification As A systematic Approach to achieve a sustainable Development in the Iraq of Economy

Abstract

This research Seeks to focus on the importance of diversification as a main pillar for achieving developmental sustainability, finding quantitative measurement, and explaining the challenges and risks in the economy of Iraq. This research concludes that the profound weakness in diversification is the main cause for the poor sustainability in development and growth.

This profound weakness in diversification is a result of the continuous dependence on oil revenues to meet consumption needs which led to a sharp declining in the financial resources required to meet the investing needs, finally, the diversification of Iraq economy can be viewed as a potential resource to finance the development, and to make structural changes in it.

Key words: The Diversification, Sustainable Development, Economy of Iraq.

المقدمة

يعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات الغنية بالموارد الاولية ، ويعتمد على النفط كمورد ومصدر مالي اساسي يكاد يكون وحيداً، ما قاد الى نمو صادرات المورد النفطية مع اهمال شبه تام لصادرات باقي الموارد الانتاجية المتاحة، كالزراعة والصناعة وغيرها. وهو ما يعني تراجعاً كبيراً في مساهمة باقي القطاعات من دون النفط في النشاط الاقتصادي. هذا الواقع فرض في حالة من ضعف في المناعة لمواجهة مخاطر يمكن ان يتعرض لها الاقتصاد ، ذلك لان اسعصادات المورد النفطية تستجيب وبشكل كبير لجانب الطلب عليها اكثر

من تآثرها بجانب العرض، بحيث أصبحت بلدان الاقتصادات النفطية متلقية للسعر وليس لديها المرونة او القدرة على التأثير بأسعار النفط العالمية. وهو ما يعني ان الاقتصاد العراقي كحال الاقتصادات النفطية النامية الاخرى يرتبط مدى استقرار ايراداته المالية وبشكل كبير بمدى استقرار اسعار النفط العالمية. هكذا ارتباط يعكس مدى هشاشة الاقتصاد وعدم القدرة على مواجهة مخاطر العرض الى صدمات وهزات اقتصادية خارجية ترتبط بالسوق النفطية العالمية، بحيث تنعكس اثارها السلبية مباشرة على الاقتصاد المحلي وتولد مشاكل لها اقتصادية وسياسية واجتماعية لا تحمد عقباه. مما يجعل من حتمية التنوع الاقتصادي امراً لا مفرأ منه للحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد الكبير على نمو الصادرات النفطية. ويكمن الاختلال التنموي في الاقتصاد العراقي في اهمال اهمية بناء قاعدة انتاجية يمكن لها استغلال الموارد المتاحة بكفاءة عالية، وذلك على الرغم من توفر الكثافة المالية الناتجة عن العائدات النفطية. ولعل السبب في ذلك هو ان الحكومات في البلدان النامية النفطية ومنها العراق وعند تزايد عائداتها نتيجة لارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية تهتم بعملية التوزيع لتلك العائدات وتهمل العملية الانتاجية واستغلال الموارد المتاحة الاخرى. وهنا يتحول النمط التنموي من نمط تنمية اقتصادية الى نمط ما يسمى بتنمية الضياع، الذي يعكس سوء استخدام الايرادات النفطية بتوجهات استهلاكية دون الاستثمارية، مما يترتب عليه اثار وخيمة على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عند حدوث ازمات خارجية ترتبط بالاسواق النفطية العالمية. ومن هنا اتت ضرورة تبني منهج تنموي للتنوع الاقتصادي، اساسه الرشاد في ادارة تقلبات اسعار الموارد الاقتصادية كاستراتيجية متكاملة يراعى فيها مبادئ الاستدامة بمعناها الحقيقي.

اهمية البحث

تنبثق اهمية البحث من ابراز اهمية التنوع في الاقتصاد العراقي واعتماده كخيار استراتيجي لتحقيق هدف التنمية المستدامة. إذ انه لا تنمية او نمو مستدام بدون تنوع في استغلال الموارد ومن ثم تنوع في موارد الدخل القومي. فالاقتصادات احادية الجانب تتصف بالبعد عن مفهوم استدامة التنمية او النمو، لانها تفتقر الى اهم عناصره وهو التنوع الاقتصادي.

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في صعوبة تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في العراق، وذلك كونه يعتمد وبشكل مفرط على تنمية مورد انتاجي اولي واحد، وعلى اهمال باقي الموارد الانتاجية الاخرى. ومن ثم عدم القدرة على التنوع الاقتصادي رغم اهميته في امكانية تحقيق نمو مستدام.

فرضية البحث

جاء البحث بفرضية مفادها: ان الاقتصاد العراقي يفتقر الى التنوع في استغلال موارده المتاحة، والاعتماد على المورد النفطي بشكل اساس في تحقيق معدلات نمو لا تحمل عوامل الاستدامة، وانما يرتبط تحقيقها باستنزاف مورد ناضب في المستقبل.

هدف البحث

يهدف البحث الى تسليط الضوء على منهجية التنوع الاقتصادي كاحد عوامل الاستدامة التنموية جنباً الى جنب مع العامل البيئي في الاقتصاد العراقي ومغادرة الاعتماد المفرط على النفط كمورد احادي في العملية التنموية.

النطاق الزماني والمكاني للبحث

- النطاق الزماني : تحدد البعد الزمني للدراسة ليغطي المدة (2005 – 2015).
- النطاق المكاني : اشتمل البعد المكاني على دراسة مدى التنوع ومدى الاستدامة التنموية في الاقتصاد العراقي حصراً.

منهجية البحث

للتحقق من فرضية البحث، تم استخدام تحليل يربط بين الجانب النظري للتنوع الاقتصادي وبين منهج استقرائي (تطبيقي) لقياس مدى التنوع في الاقتصاد العراقي واستقصاء علاقة النتائج بأستدامة ما هو متحقق من معدلات نموية خلال النطاق الزماني للبحث.

هيكلية البحث

للاحاطة بموضوع مدى التنوع في الاقتصاد العراقي ومدى استدامة النمو المتحقق فيه، وللتوصل الى الاستنتاجات المرتبطة بالتحقق من صحة فرضية البحث، تم تقسيم البحث على مبحثين، خصص المبحث الاول للجانب النظري في التنوع الاقتصادي. وقد فصل على مطلبين، الاول تناول الاساس المفاهيمي والنظري

للتنوع الاقتصادي، بينما المطلب الثاني جاء ليغطي طريقة قياس التنوع الاقتصادي. اما المبحث الثاني فقد اخذ جانباً تطبيقياً لقياس التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو المستدام في العراق، وقد شمل مطلبين، جاء الاول لقياس التنوع في الاقتصاد العراقي، والثاني لتحليل علاقة النمو المستدام بمدى التنوع الاقتصادي في العراق. وقد خلص البحث الى مجموعة من الاستنتاجات بما يتناسب والمنهجية المتبعة على امتداد البحث، مع تثبيت مجموعة من التوصيات التي استندت الى ما تم التوصل اليه من الاستنتاجات .

المبحث الاول

مدخل نظري في التنوع الاقتصادي

المطلب الاول : الاساس المفاهيمي والنظري للتنوع الاقتصادي

1- الاساس المفاهيمي للتنوع الاقتصادي

يمكن الاحاطة بمفهوم التنوع الاقتصادي من خلال توضيح تراكيبه المفاهيمية، ابتداءً من التعريف، ومروراً بالمبررات، وانتهاءً بمصادره الاساسية .

1-1 للتنوع الاقتصادي

تعريف مختلفة الصياغة ومتشابهة المضامين . فمنهم من يعرفه على انه يتضمن تقليل الاعتماد على المورد الواحد والانتقال الى مرحلة تقوية القاعدة الانتاجية، الزراعية منها والصناعية، وبناء قاعدة اقتصادية متينة. وهو ما يعني الاتجاه نحو الاكتفاء الذاتي في اكثر من قطاع . 1

ومنهم من يشير الى انه يعبر عن توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد او قطاع واحد او قطاعات قليلة جداً . 2 وهناك من يفرق بين مصطلح التنوع (Diversify) والتنوع (Diversification) فيشار الى الاول على انه مجموعة متنوعة من النشاط الاقتصادي الذي يعكس الاختلاف في البنية الاقتصادية، ويقاس في وقت محدد، وبذلك يعد مفهوم ثابت (ستاتيكي). اما التنوع فهو العملية التي تزيد من حالة التنوع على مر الزمن، وعلية فانه مفهوم (ديناميكي) متحرك، لذلك فالتنوع يمثل النتيجة (رصيد) وهو قابل للقياس اما التنوع فهو الوسيلة للتنوع وغير قابل للقياس لانه تيار وليس رصيد. 3

وكذلك يعرف بانه الاعتماد على مجموعة متزايدة من الاصناف التي تشارك في تكوين الناتج وتنوع الصادرات ومصادر الإيرادات العامة. 4

اما التعريف الاكثر شمولاً لمضامين التنوع الاقتصادي فيتمثل بالعملية التي لا تسمح للاقتصاد بأن يكون خاضعاً وبشكل مفرط للقطاعات الاقتصادية القائمة على استغلال وتصدير الموارد الطبيعية الخام وتوسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية الواعدة بخلق القيمة المضافة بما يؤدي الى تحقيق تنمية مستدامة في المدى الطويل للبلد . 5

2-1 مبررات التنوع الاقتصادي

تكمن مبررات التوجه نحو التنوع الاقتصادي فيما يمكن ان يعززه التنوع من مكاسب تنموية ونتائج ايجابية من جانب، وفي ما يمكن ان تجنّب مخاطر انية ومستقبلية من جانب اخر. فالتنوع الاقتصادي له دور اساس في التنمية الاقتصادية، بل هو اساسها، اذ انه يعني زيادة استغلال انتاجية عناصر الانتاج، ويعزز تراكم رأس المال الثابت ومن ثم زيادة الاستثمار، واستقرار عائدات التصدير، ويتسع نحو تحقيق الاهداف التنموية ومعالجة البطالة. وكذلك يرتبط بما يمكن ان يجنبه من مخاطر، فأن زيادة احتمال حدوث صدمات خارجية ياتي من كون تقلبات الاسعار دولياً وتذبذب الطلب على السلع الخام الاولى من العناصر الاساسية المكونة للتعاملات التجارية الدولية، ومن ثم امتداد اثارها السلبية في عمق الاقتصادات المحلية. وبذلك فأن الخطر من حدوث الصدمات الخارجية يعد سبباً رئيساً للتوجه نحو التنوع الاقتصادي. 6

اما بالنسبة للاقتصادات النفطية (التي اغلب صادراتها نفطية) فأن مبررات التوجه نحو التنوع الاقتصادي تعد اشد الحاحاً من غيرها، وذلك لاسباب التالية: 7

1- اتصاف النفط بكونه مورداً طبيعياً ناضباً وبالتالي فلا بد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية.

2- يعد استخراج النفط نوعاً من استنزاف مخزون رأس المال، بينما يعتمد تنوع القاعدة الاقتصادية على ايجاد دخول متدفقة وموارد متجددة .

3- عدم استقرار اسعار النفط وتذبذب الطلب العالمي منه تؤدي الى تقلبات مهمة في حصيلة الصادرات النفطية والإيرادات الحكومية والانفاق العام ومن ثم مستوى نمو الناتج المحلي الاجمالي .

4- تذبذب الإيرادات النفطية يعيق الاستقرار في مستوى الاستثمار، وفرص العمل ومن ثم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج الى ثبات واستقرار المصادر التمويلية .

3-1 مصادر التنوع الاقتصادي

من الاهمية بمكان تقصي مصادر التنوع الاقتصادي ، وذلك للوقوف على التوليفة الانتاجية التي يمكن ان يبنى عليها قاعدة اقتصادية متينة اساسها التنوع وتقليل الاعتماد على عدد قليل من الانشطة في البناء الاقتصادي . وكذلك يمكن من خلالها استقرار المتغيرات ذات الصلة بقياس التنوع الاقتصادي وفقا لمؤشر كمي معين .

1-3-1 مصادر جانب العرض

الهيكل الانتاجي يعد المصدر الاساس لجانب العرض، ومن ثم فان تنوع مساهمة القطاعات الانتاجية المكونه له يعد حجر الاساس للتنوع الاقتصادي ، فالاساس في التنوع هو تنشيط القطاعات ذات البنية السلبية المتنوعة للدخول في فضاءات جديدة للانتاج تشمل الصناعة والزراعة والخدمات وغيرها . وكذلك التنوع على مستوى التكوين البنيوي لتلك القطاعات ، فلا يكفي ان يتم التركيز على أنشطة انتاجية قليلة في ذات القطاع النتاجي الواحد بل ينبغي تنوعها بنويًا . كما ان رفع مستوى التكوين الرأسمالي في كافة الأنشطة او القطاعات الانتاجية يعني بالنتيجة تنوعاً في جانب العرض السلعي والخدمي.

2-3-1 مصادر جانب الطلب

جانب الطلب لا يقل اهمية عن جانب العرض فيما يرتبط بمتطلبات تحقيق التنوع الاقتصادي . إذ ان التوسع في جانب العرض بحاجة الى ما يقابله من جانب للطلب، وبالنتيجة فان التوسع ينبغي ان على مستوى مدى التنوع في بنية الاسواق المالية ، او مدى تنوع بنية الصادرات وما له من اثار ايجابية على زيادة تنوع الموارد وتحقيق الاهداف التنموية بمعناها الاشم.

2- الاساس النظري للتنوع الاقتصادي

تبرز الادبيات الاقتصادية مساهمات فكرية ونظرية ترتبط بمدى الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية بما يحقق الاهداف التنموية على المدى القصير والطويل .

وقد حاولت تلك المساهمات ان تجد اساساً نظرياً مقبولاً لتفسير تخصيص الامثل للموارد المتاحة والتي منها يمكن تحليل اسباب التفاوت بين الاقتصادات فيما يرتبط بمدى التنوع الاقتصادي ولاسيما فيما بين الاقتصادات المتقدمة التي دائما ما تحقق امثلية مقبولة في تخصيص مواردها المتاحة وتنوع منتجاتها وخدماتها مع تحقيق اعلى مستويات الكفاءة والرفاهية ، وبين الاقتصادات الاقل نمواً التي تحاول جاهدة الخروج من عنق زجاجة الاقتصاديات الاحادية الجانب والتركز في الانتاج وعدم التنوع الاقتصادي .

نظرية التكاليف المطلقة لادم سمث اولى تلك المساهمات التي تشير الى الاختلاف المطلق بين الاقتصادات في تكاليف الانتاج ، حيث تقوم الدولة بالتخصص في انتاج السلعة التي تستطيع انتاجها بكلفة اقل وتبادلها بسلعة اخرى كلفتها اقل في الدول الاخرى . وهو ما يؤدي بالنتيجة الى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثم استغلال الموارد الاقتصادية بشكل فعال وزيادة الانتاج واتساع نطاق السوق من الطابع المحلي الضيق الى الطابع الدولي الواسع . 8

المنطق الذي استندت اليه نظرية الميزات المطلقة هو ان الكفاءة والرفاهية تتحقق في امكانية تخصص الاقتصادات بآنتاج ماهي كفاء بآنتاجها بشكل مطلق بالمقارنة مع الاقتصادات الاخرى . وهو ما يعني بطبيعة الحال ان مسألة اتساع اطار دائرة تنوع المنتجات من عدمه يرتبط بمدى كفاءة الانتاج لعدد المنتجات التي يمكن انتاجها بكفاءة مطلقة .

ووفقاً لافتراض الميزات المطلقة، فان كل البلدان تمتلك ميزة نسبية مطلقة في انخفاض تكلفة انتاج سلعة معينة يمكن تصديرها الى بلدان اخرى . وهو خلاف الواقع اذ ان هناك اقتصادات كثيرة لا تمتلك ميزة مطلقة في انتاج اي من سلعتها ، وبالنتيجة هل تتوقف هذه الاقتصادات عن الانتاج والتصدير ؟ .

استكمالاً للبناء الفكري لنظرية الميزات جاء الرد على هكذا تساؤل من قبل المفكر الكلاسيكي ديفيد ريكاردو في نظريته الميزات (الكلف) النسبية . ومضمونها ان كل دولة تخصص في انتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية اقل من الدول الاخرى ، وتقوم بتصديرها كي تستورد السلع البتي تتمتع دول اخرى في الخارج بآنتاجها بنفقات نسبية اقل . 9

استمر التأصيل الفكري لنظرية الميزات النسبية من خلال نظرية هكشر – أولن Heckscher- Ohlin Theory او نظرية وفرة موارد الانتاج Factor endowments Theory التي تفسر سبب وجود الميزات النسبية في انتاج سلعة ما في بلد ما .

توجه هذه النظرية محور تركيزها على اختلاف وفرة الموارد الانتاجية مثل (العمل ورأس المال والارض) بين الدول وتعددها السبب الاساس في اختلاف الميزات النسبية بينها . 10

بشكل عام يفهم من نظرية وفرة الموارد الانتاجية لهكشر-اولن والتي بنت اساسها على فكرة نظرية الميزات النسبية، بأن وفرة الموارد الانتاجية من عدمها في اي اقتصاد هي الركيزة الاساسية لتخفيض كلف الانتاج بما يؤمن الحصول على الميزات النسبية للتخصص في انتاج وتصدير السلع. لكن مدى التنوع الانتاجي يرتبط بالكفاءة والقدرة على استغلال تلك الموارد. فالاقتصادات التي تمتلك وفرة في اليد العاملة مثلاً يمكن ان تحقق تنوع انتاجي من خلال انتاج كثير من السلع المهمة، وكذلك التي تمتلك وفرة في رأس المال والارض وغيرها من الموارد، ولا يستثنى من ذلك الدول التي لها ميزة الوفرة البترولية.

الإشارة المهمة هنا هو ان نظرية هكشر - أولن تضيف على الميزة النسبية طابع الحركية على امتداد الزمن، وهو ما فتح المجال واسعاً لامكانية التنوع الاقتصادي مستقبلاً. ذلك لان الميزة النسبية تعتمد على وفرة الموارد الانتاجية حسب هكشر - أولن، وهذا بدوره يتغير بتغير الزمن. فالبلد الذي كان يوماً وافر نسبياً بالعمل ويصدر سلعاً كثيفة الاستخدام للعمل قد يصبح بعد عقود وافر نسبياً برأس المال وينتج سلعاً كثيفة الاستخدام لرأس المال، وهذا المثال يصح بالنسبة لليابان وكوريا الجنوبية والامثلة على هذه الحالة كثيرة بين دول العالم. 11

ومن المهم ان نشير الى ان الاقتصادات التي تمتلك وفرة في المورد النفطي ومنها الاقتصاد العراقي، تمتلك ضمناً وفرة مزدوجة من المورد الانتاجي، يمكن استغلالها بكفاءة لتحقيق تنوع اقتصادي مرغوب، وذلك لما يوفره انتاج وتصدير النفط الخام من وفرة مالية التي تعني بدورها من جانب، الامتلاك الضمني لوفرة في رأس المال مما يؤهلها لانتاج سلعاً متنوعة كثيفة الاستخدام لرأس المال. ومن جانب اخر فإن النفط الخام يعد المستخدم الاساسي لانتاج الطاقة التي تحتاجها كل القطاعات الانتاجية، وعليه فإن الاقتصادات النفطية يمكن لها ان تمتلك وفرة في انتاج الطاقة ذات الكلفة المنخفضة التي يمكن توفيرها لؤثر بشكل ايجابي في تدنية الكلف الانتاجية لمعظم السلع والخدمات.

المطلب الثاني: طريقة قياس التنوع الاقتصادي

يمكن ان يقاس التنوع من خلال ابعاده الاقتصادية، والتي يمكن ان يعبر عنها بمتغيرات مختارة وحسب ما متوفر من بيانات احصائية، ومن ثم تركيبها بمؤشر كمي يعبر عن صيغة قياس ملائمة للتنوع الاقتصادي.

1- مؤشر قياس التنوع الاقتصادي

من اكثر الصيغ شيوعاً في قياس التنوع الاقتصادي هو معامل هيرفندال-هيرشمان (Herfindahl - Hirshman)، والذي يعتمد على قياس التركيب الهيكلي تاره او التركيب البنوي تارة اخرى وحسب المتغيرات المعتمدة في الدراسة. ويطبق هذا المعامل بشكل واسع لقياس التنوع، اذ صمم اصلاً لقياس مقدار التركيز في الصناعة او في قطاع معين، واستخدم بصوره كبيرة من قبل المحاكم الامريكية خلال الثمانينات من القرن الماضي لقياس مدى الاحتكار في صناعة معينة او قطاع معين. كما استخدم من قبل منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير. 12

ويعرف معامل هيرفندال - هيرشمان بالصيغة التالية: 13

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{x_i}{X}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث ان: (xi) تمثل قيمة المتغير في النشاط (i)
(N) تمثل عدد النشاطات
(X) تمثل قيمة المتغير في كافة النشاطات

تتراوح قيمة هذا المؤشر بين الواحد الصحيح والصفر، اي (0 ≤ H ≤ 1)، فإذا كانت قيمة المعامل تساوي واحد فإن التنوع يكون معدوماً، وهي الحالة التي يكون فيها الاقتصاد مرتكزاً على نشاط واحد فقط. اما إذا كانت قيمة المعامل تساوي صفراً فإن ذلك يوشر على وجود تنوع تام في الاقتصاد. وعليه فإن القيم المنخفضة لمعامل هيرفندال تدل على القدرة العالية للاقتصاد في توزيع نشاطاته بشكل متكافئ على العدد الاكبر من القطاعات الاقتصادية. وعلى العكس من ذلك في حالة القيم المرتفعة للمعامل.

2- متغيرات مختارة لقياس التنوع الاقتصادي

وقع الاختيار على ستة متغيرات يمكن بواسطتها ان نبني تصور عن مدى التنوع الاقتصادي باستخدام معامل هيرفندال- هيرشمان ،وهي كما يأتي :

2-1 الناتج المحلي الاجمالي

يعد من اهم المتغيرات المعبرة عن جانب العرض السلعي والخدمي والتوزيعي ،ومن خلال بياناته الاحصائية يمكن تصور مدى تنوع مركبات هيكله المكونه من احدى عشر قطاعاً ، وهي قطاع الزراعة والغابات والصيد وقطاع التعدين والمقالع وانواع اخرى من التعدين وقطاع الصناعة والتعدين وقطاع الكهرباء والماء وقطاع البناء والتشييد وقطاع النقل والمواصلات والخزن وقطاع تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق وقطاع البنوك والتأمين وقطاع ملكية دور السكن واخيرا قطاع التنمية الاجتماعية والشخصية . بيانات هذه القطاعات يمكن ان تعبر عن مدى مساهمة كل قطاع في النشاط الانتاجي لسلسلة زمنية معينة ومن ثم يمكن من خلالها ان يؤشر لنا تطبيق معامل هيرفندال- هيرشمان درجة التنوع الانتاجي الذي هو الجزء الاهم في التنوع الاقتصادي ولكل سنة على حدى لتمثل امامنا توليفة احداثيات تصور لنا التنوع في جانب العرض السلعي والخدمي والتوزيعي.

2-2 تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي

ياتي اعتماد هذا المتغير استكمالاً لقياس درجة التنوع في جانب العرض ، ذلك ان كثافة استخدام رأس المال الثابت موزعاً على الانشطة الانتاجية بنسب معقولة وعدم تركزه في أنشطة انتاجية اولية قليلة يعد مرتكزاً اساسياً في تنوع المنتجات . وهنا سيتم اعتماد ذات الانشطة القطاعية الاحدى عشر المكونه لهيكل الناتج المحلي الاجمالي .

3-2 الصادرات

لا يكفي ان تقاس درجة التنوع في جانب العرض لتكتمل الرؤية حول قياس التنوع الاقتصادي ،وانما ينبغي اشراك جانب الطلب ،والذي يتمثل في جزء كبير منه مدى القدرة على تنوع الصادرات ،ومدى قوة منافستها خارجياً ،اي مدى القدرة على تنوع الطلب الخارجي على المنتجات المحلية . وعلى هذا الاساس يتطلب التنوع الاقتصادي احداث تغيير بنيوي للصادرات في حالة تركزها وعدم تنوعها.

4-2 الإيرادات الحكومية

يمكن تصنيف الإيرادات الحكومية الى صنفين،ضريبية وغير ضريبية ، الاولى تجبى كإيرادات من اصحاب عوامل الانتاج بشكليها المباشرة وغير مباشرة ،على ان تكون بمقابل خدمات تقدمها الحكومة منها الامنية والصحية والتعليمية وكذلك توفير البنى التحتية التي تحثك مباشرة بالعملية الانتاجية . اما الصنف الثاني فهو الإيرادات غير الضريبية ،والتي عادتاً ما تشكل الجزء الاكبر من الإيرادات في البلدان الاقل نمواً ولاسيما ذات الاقتصادات النفطية ،وهي تعد من الإيرادات غير المستقرة ارتفاعاً وانخفاضاً بسبب ارتباطها بتقلبات اسعار النفط الدولية ، ومن ثم فإن التنوع في مصادر الإيرادات الحكومية يعد امر في غاية من الاهمية لتفادي مخاطر عدم الاستقرار .

5-2 الناتج الزراعي

مصدر الاهتمام بهذا المتغير وما يحمل من قيم تأشيرية للتنوع الاقتصادي نابع من كون ان الهوية الانتاجية للاقتصاد العراقي هي بالاساس زراعية . ذلك لما يمتلكه من مقومات وموارد الانتاج الزراعي من اراض شاسعة وخصبة ومياه عذبة بالتناسب مع عدد سكانه.وعليه فإن الاقتصاد العراقي يمتلك ميزة نسبية مهمة في الانتاج الزراعي ،يمكن استغلالها بكفاءة من خلال تنوع بنية المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.

وكلما تنوعت بنية الانتاج الزراعي كانت النتائج اكثر ايجابية باتجاه تبني سياسة الاكتفاء الزراعي الذاتي من جهة ،وبما يمكن من دعم لقطاع التصدير من جهة اخرى . ويمكن قياس التنوع الزراعي باستخدام معامل هيرفندال- هيرشمان بتجاهين،الاول يهتم بمدى تنوع بنية الانتاج النباتي من محاصيل الحبوب والبقوليات والمحاصيل الزيتية وكذلك الصناعية والابصال والدرنات والخضراوات والفواكه والتور . والثاني يهتم بمدى تنوع بنية الانتاج الحيواني من انتاج اللحوم الحمراء والبيضاء ولحوم الدواجن وانتاج الحليب والصوف والشعر والجلود والاسماك .علما ان مدى توفر الاحصاءات البيانية سيكون حاكم قوي في تبني اي من السلاسل الزمنية التي ستكون قيد القياس لمدى التنوع.

2-6 الاستثمار المالي

يقصد بهذا المتغير قيام المؤسسات والافراد بشراء احد الاصول المالية واتي تدر عوائد معينة في مدة زمنية معينة باقل الاخطار الممكنة. وعليه فأنه كلما زاد التداول في الاصول المالية لقطاع معين دل ذلك على مدى الارباح التي يحققها ذلك القطاع ومدى اهميته من بين باقي القطاعات قيد التداول. وفي اطار بنية الاستثمار المالي تصنف القطاعات الى صنفين، الاول يأخذ طابع التداول النقدي مثل القطاع المصرفي او قطاع التأمين، والثاني يأخذ طابع التداول الحقيقي مثل القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها. بالنتيجة فأن زيادة حجم التداول في احد الصنفين يمثل زيادة في التمويل له وسبب في تنميته. لذلك فأن تركيز حجم التداول في القطاعات ذات التداول النقدي من دون القطاعات من ذوات التداول الحقيقي يعد خللاً في بنية الاستثمار المالي. اما التنوع موزعاً على مختلف القطاعات بنسب معقولة فيؤشر حالة صحية ذات ابعاد تنموية للاقتصاد.

المبحث الثاني

قياس التنوع الاقتصادي وعلاقته بالنمو المستدام في العراق

المطلب الاول : قياس التنوع الاقتصادي في العراق

سيتم تطبيق حساب معامل هيرفندل-هيرشمان على ست متغيرات اقتصادية مختارة. وسيكون اختيار تلك المؤشرات وسلاسلها الزمنية محكوم بمدى توفر البيانات الاحصائية لها. ولكن قبل ذلك يراد تثبيت قيم تأشيرية معقولة يمكن الاستدلال بها على تقديرات مقترحة لمدى التنوع الاقتصادي. وبعبارة اخرى فأن مهمة هذه التقديرات كمهمة اتجاهات البوصلة التي يقع عليها المؤشر للاستدلال على الاتجاه في موقع او مكان معين. اما درجات هذه التقديرات فيمكن ان تختلف بين شخص واخر حسب اختلاف وجهات النظر. وعلية يمكن ان تطرح هذه الدراسة التقديرات الاتية.

درجات التقديرات	0	- 0.01	- 0.1	- 0.2	- 0.5	1
تقديرات مدى التنوع	تنوع تام	تنوع جيد	تنوع مقبول	تنوع ضعيف	تنوع ضعيف جدا	تنوع معدوم
	0.09	0.19	0.49	0.99		

وتنحصر درجات التقديرات بين الواحد الصحيح والصفير انسجاماً مع درجات قياس مؤشر هيرفندل-هيرشمان التي تشير الى انعدام التنوع عند الواحد الصحيح والى التنوع التام عند الصفير. ويراد التأكيد هنا الى ان هذه القيم التأشيرية يمكن ان تختلف تقديراتها بين شخص واخر(اي حسب التقدير الشخصي لكل باحث) ورؤيتنا في ذلك هي اذا كانت درجة تقديرات التنوع تساوي الصفير فهذا يعني ان نسب مساهمة المكونات (الهيكلية او البنوية) متساوية تماماً في تكوين المتغير الاقتصادي، وهو ما يعني التنوع التام، وهي حالة مثالية جداً. اما الحالة الاكثر واقعية فأن حالة التنوع تعد جيدة او مقبولة عندما يكون التفاوت في نسب المساهمة بين المكونات (الهيكلية او البنوية) للمتغير قيد الدراسة يزيد عن الصفير بما لا يتجاوز معامل قدره 0.2 اي محصور بين 0.01 و 0.19، وبعدها يبدأ التنوع يأخذ بالضعف كلما ازداد عن ذلك وصولاً الى معامل قدره الواحد الصحيح الذي يعني انعدام التنوع.

1- قياس التنوع في الهيكل الانتاجي

يعبر عن الهيكل الانتاجي بالمفاصل القطاعية للنتائج المحلي الاجمالي. ومن خلال الجدول (1) يمكن تصور مدى التنوع الانتاجي خلال المدة 2005-2015

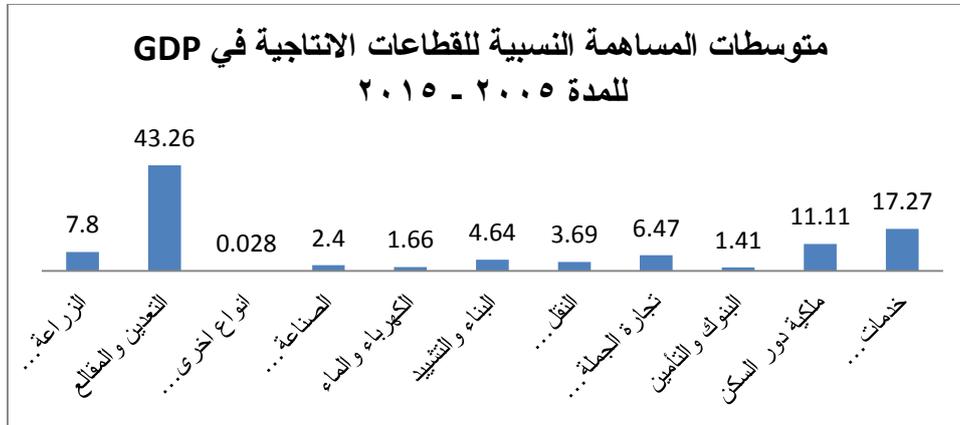
جدول (1)
المساهمات النسبية للانشطة القطاعية في GDP ومؤشر هيرفندال للمدة 2005-2015

مؤشر هيرفندال	المجموع	خدمات التنمية الاجتماعية	ملكية دور السكن	البنوك والتأمين	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والخزن	البناء والتشييد	الكهرباء والماء	الصناعة التحويلية	انواع اخرى من التعدين	التعدين والمقالع	الزراعة والصيد والغابات	الانشطة / السنوات
0.27	100	17.32	13.05	0.72	5.71	2.91	3.3	1.12	2.2	0.17	40.56	12.94	2005
0.26	100	13.03	13.16	0.7	5.85	4.3	3.44	1.13	2.2	0.17	42.35	13.67	2006
0.28	100	18.11	13.34	1.68	5.22	2.39	3.31	1.23	2.31	0.17	43.01	9.23	2007
0.3	100	17.37	12.9	1.88	5.34	2.55	3.24	1.42	2.25	0.17	45.36	7.52	2008
0.29	100	18.75	12.55	0.85	6	2.47	3.26	1.68	2.9	0.28	43.92	7.34	2009
0.26	100	18	12.09	1.28	6.71	2.5	4.78	1.95	2.88	0.28	41.48	8.05	2010
0.28	100	18.36	11.37	1.22	6.57	2.32	5.13	2.1	2.69	0.26	42.59	7.39	2011
0.37	100	14.8	7.3	1.5	6.3	4.7	5.6	1.3	1.7	0.4	52.3	4.1	2012
0.31	100	16	6	2.2	6.6	5.6	8.4	1.5	2.2	0.5	47	4	2013
0.29	100	14.4	10.5	2.3	6.4	2.7	5.9	2.5	3.1	0.2	45.1	6.9	2014
0.2	100	23.9	10	1.2	10.5	8.2	4.7	2.4	2	0.2	32.2	4.7	2015

تم احتساب النسب استناداً الى المصادر الآتية

- للاعوام من 2005 الى 2007 : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 2009-2008 ، ص 452.
- للاعوام من 2008 الى 2011 : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 2013-2012 ، ص 6
- لعام 2012 : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2012 ، ملحق الجداول.
- لعام 2013 : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي 2013 ص 116.
- للاعوام من 2014 الى 2015 : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للأحصاء والابحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي ، ملحق الجداول.
- تم احتساب معمل هيرفندال استناداً الى بيانات الجدول ذاته.

يمكن تحليل بيانات الجدول (1) على مستويين ، الاول يتضمن ما مؤشر من نسب مساهمة للانشطة الانتاجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي ، وذلك من خلال حساب المتوسط الحسابي لنسب مساهمة كل نشاط انتاجي للمدة من 2005 – 2015 ، وذلك لبناء تصور عن مدى التركيز لمساهمة أنشطة انتاجية دون غيرها وما هي اهمية تلك الانشطة فيما تتضمنه بنيتها من قدرة على التنوع الانتاجي. اما المستوى الثاني فيتضمن ما اشار به اليه معامل هيرفندال من مدى للتنوع في الهيكل الانتاجي . عند احتساب المتوسطات الحسابية لنسب مساهمة الانشطة الانتاجية في تكوين هيكل الناتج المحلي الاجمالي تم التوصل الى النتائج التي تضمنها الشكل البياني الآتي :-

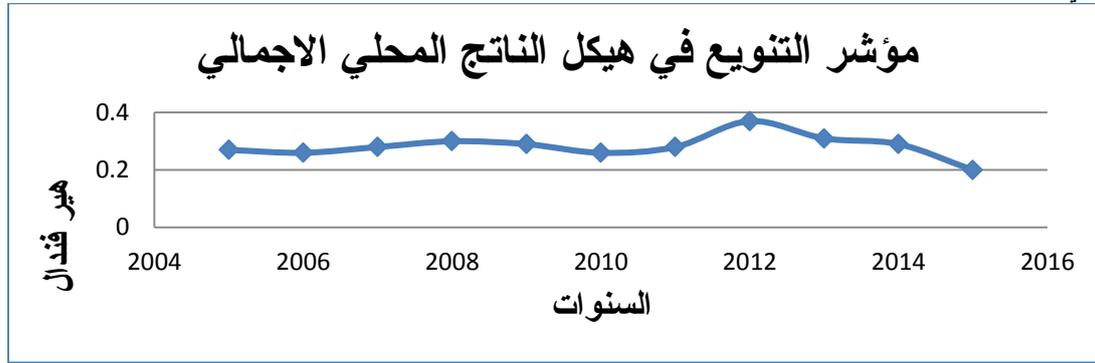


الشكل (1)

المصدر: تم احتساب المتوسطات استناداً الى بيانات الجدول (1)

يلاحظ في الشكل (1) ان هناك تباين في تركيز النشاطات الانتاجية ومدى مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. اذ ان تتركز المساهمة الاكبر في قطاع التعدين والمقالع اذ يشكل ما نسبته (43.26%) وهو ما يعكس مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على القطاع النفطي في تكوين ناتجه المحلي الاجمالي، وهو من القطاعات الاولية ومن ذوات البنية الانتاجية التي لا تتضمن امكانيه مقبولة في تنوع المنتجات، وانما تقتصر في احسن حالاتها على الصناعات البتروكيمياوية فيما لو استغل جزء مهم منها صناعياً لا تصديرياً. ويأتي بعدة من حيث الاهمية النسبية في المساهمة وبفارق نسبي اقل بشكل كبير قطاع التنمية الاجتماعية (17.27%) والذي لا يختلف عنه من حيث امكانية التنوع في المنتجات. اما القطاعات الانتاجية والتي تعد من ذوات الاهمية الكبرى والتي تقع عليها مسؤولية تنوع المنتجات تأتي بالمراتب الدنيا من حيث المساهمة النسبية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. فالقطاع الزراعي ذو البنية الانتاجية المهمة جداً في تنوع المنتجات يأتي بمرتبة لا تتسجم مع اهميته الاستراتيجية لاي اقتصاد من حيث المساهمة، اذ لم يشكل أكثر من (7.8%) من الناتج المحلي الاجمالي. اما قطاع الصناعة التحويلية والذي يعد اهم قطاع من ذوات البنية التنويعية في المنتجات يأتي بمرتبة نسبية ادنى من مرتبة مساهمة القطاع الزراعي، اذ لم يشكل ما نسبته أكثر من (2.4%) كمساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

وتقيماً لمدى التنوع الانتاجي من خلال مؤشر هيرفندال- هيرشمان تم رسم مسار التنوع بالشكل البياني الاتي:



الشكل (2)

المصدر: بيانات الجدول (1)

يبين الشكل رقم (2) ان معامل هيرفندال-هيرشمان يوشر لنا بأن درجة التنوع في هيكل الناتج المحلي الاجمالي خلال المدة (2005 – 2015) تنحصر في حدودها ما بين ادنى درجة تنوع متحققة عام 2012 بمعامل مقداره (0.37) وما بين اعلى درجة متحققة عام 2015 بمعامل مقداره (0.2). وهو ما يعني (حسب ما اعتمدته الدراسة من تقديرات) ان تقدير التنوع الهيكلي للاقتصاد العراقي خلال هذه المدة يعد ضعيفاً. ولعل السبب يعود في ذلك الى الاعتماد المفرط على القطاع الاولي (النفط) كمساهم اساسي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مع اهمال واضح لباقي القطاعات الانتاجية، ولا سيما الصناعة والزراعة. اما ما يلاحظ من تحسن طفيف في اتجاه مسار معامل هيرفندال عام 2015 (0.2) لعله يعود الى التوجهات الخجولة نحو تنوع الموارد الاقتصادية بعد انخفاض اسعار النفط العالمية ابتداءً من عام 2013 ولحد وقتنا الحاضر وما عكسته من هبوط في الموارد الاقتصادية.

2- قياس التنوع في تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي

يشكل التنوع في تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي جزءاً مهماً من التنوع الاقتصادي، اذ يعد القاعدة الاساس لاي عملية انتاجية. وذلك لانه يشمل ما يمكن ان تمتلكه القطاعات من متطلبات انتاجية كالمكانن ومعدات ومعامل ومصانع ومزارع ومباني وبنى تحتية من طرق وجسور ومطارات وسكك حديد ووسائل مواصلات وغيرها. وكلما كان نصيب القطاعات الانتاجية من تكوين رأس المال الثابت أكثر تنوعاً كلما دفع ذلك باتجاه تنوع اقتصادي اكبر. ولقياس مدى التنوع في تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي يمكن الاستعانة بالجدول الاتي:

جدول (2)

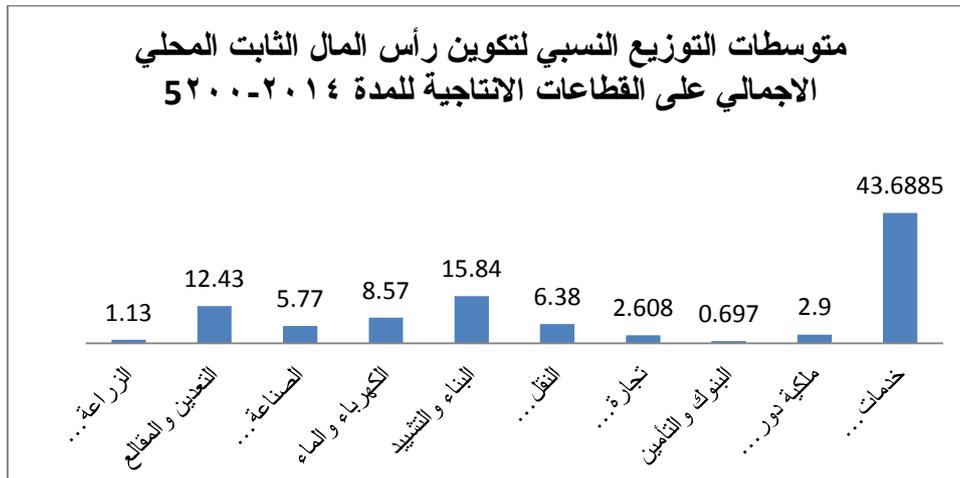
التوزيع النسبي لتكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي في الانشطة القطاعية ومؤشر هيرفندال للاقتصاد العراقي للمدة 2014-2005

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات الانشطة
1.16	2.03	3.272	0.63	1.21	0.07	0.2	0.24	1.68	0.82	الزراعة والصيد والغابات
10.938	5.471	8.658	18.77	10.84	1.58	0.9	2.87	24.88	39.39	التعدين والمقالع
3.268	5.475	2.962	3.12	4.91	5.41	1.51	3.66	26.36	1.04	الصناعة التحويلية
1.403	3.39	2.5	18.86	35.14	23.89	0.03	0.2	0.3	0.82	الكهرباء والماء
8.798	27.684	40.455	0.89	1.25	0.65	5.72	30.9	19.89	22.2	البناء والتشييد
12.183	8.51	14.474	3.58	5.61	4.21	0.88	1.76	5.71	6.9	النقل والمواصلات والخزن
4.608	6.202	2.873	2.26	2.95	4.18	0.27	1.19	0.48	1.07	تجارة الجملة والمفرد والمطاعم والفنادق
0.18	0.212	0.405	0.83	0.48	1.56	0.73	1.05	0.49	0.76	البنوك والتأمين
6.091	3.121	4.272	2.08	2.64	3.96	0.86	2.72	1.42	1.88	ملكية دور السكن
51.371	37.905	20.129	48.98	34.97	54.49	88.9	55.41	18.79	25.94	خدمات التنمية الاجتماعية
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
0.35	0.26	0.26	0.36	0.3	0.42	0.84	0.47	0.21	0.31	مؤشر هيرفندال

تم احتساب النسب استناداً الى المصادر الاتية :

- من الاعوام 2005 الى 2007 : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 2009-2008 ، ص 459
- من 2008 الى 2011 : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للأحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 2013-2012 ، ص 7.
- من 2012 الى 2014 : وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للأحصاء ، التقديرات الفعلية لاجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2014 ، ص 7.

استناداً الى بيانات الجدول (2) تم حساب متوسطات التوزيع النسبي لتكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي على القطاعات الانتاجية للمدة 2005 – 2014 . وقد دجاعت النتائج وفقاً للشكل البياني الاتي:



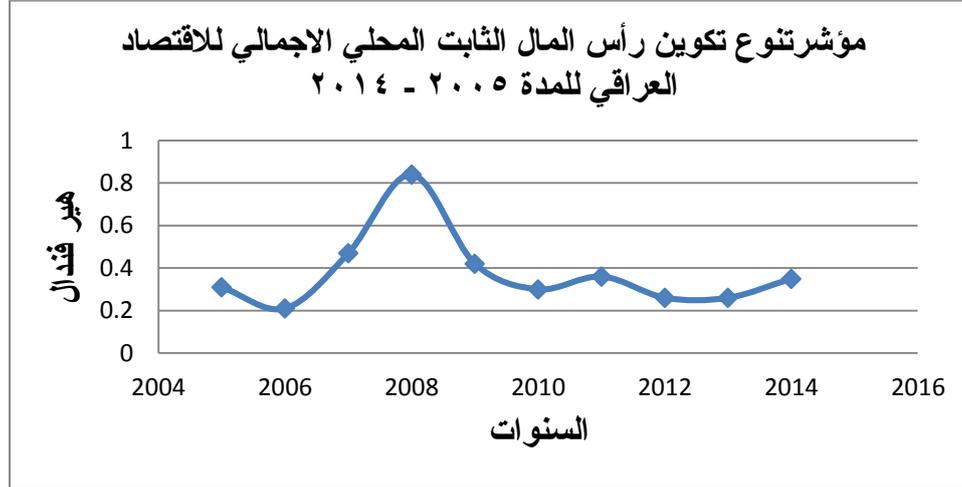
الشكل (3)

المصدر: تم احتساب المتوسطات استناداً الى بيانات الجدول (2)

يتبين من الشكل (3) ان التوزيع النسبي لمتوسطات تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي وخلال المدة من 2005 الى 2014 ، يتصف بالتركز في قطاعات انتاجية معينة ويهمل اخرى اكثر اهمية في مجال التنوع الاقتصادي . ابرز تلك القطاعات التي يتركز فيها النسبة الاعلى من تكوين رأس المال الثابت هو خدمات التنمية الاجتماعية بنسبة (43.69%) من مجمل ما تقتنيه القطاعات الانتاجية من تكوين لرأس المال الثابت . وعلى الرغم من اهمية هذا القطاع ودوره التنموي الفاعل لانه التوسع في تكوينه الرأسمالي الثابت يعبر عن زيادة المدارس والجامعات على مستوى الخدمات التعليمية وزيادة المستشفيات والخدمات الطبية على المستوى الصحي ، وكذلك تفعيل البنى التحتية للخدمات السكنية ولشبكات الحماية الاجتماعية وغيرها. الا انه في مجال تنوع المنتجات لا ينبغي ان تاتي هذه النسبة المرتفعة على

حساب قطاعات اخرى اكثر اهمية في الدفع باتجاه رفع القدرة على التنوع الاقتصادي ،ومنها قطاع الصناعة التحويلية الذي لم يقنتي الا ما نسبته (5.77%) من مجمل متوسطات توزيع التكوين الرأسمالي الثابت ،وكذلك القطاع الزراعي والذي تشير نسبته(1.13%) الى مدى الاهمال لهذا القطاع الحيوي في مجال التنوع الاقتصادي.

وتقيماً لمدى التنوع الانتاجي من خلال مؤشر هيرفندال- هيرشمان تم رسم مسار التنوع بالشكل البياني الاتي:



الشكل (4)

المصدر: بيانات الجدول (2)

يلاحظ في الشكل (3) ان معامل هيرفندال يوشر بأن مسار درجات التنوع في تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي خلال المدة 2005 - 2014 يتذبذب انخفاضاً وارتفاعاً ما بين اعلى تسجيل لدرجة تنوع في عام 2006 بمعامل (0.21) وادنى تسجيل لدرجة تنوع في عام 2008 بمعامل (0.84) ،وينتهي بتسجيل معامل مقداره (0.35) عام 2014 . وهو ما يدعو الى الحكم بأن درجة التنوع الانتاجي حسب هذا المتغير تسجل تقديراً ضعيفاً على مدى الاعوام من 2005 الى 2014 ،بأستثناء عام 2008 حيث تسجل تقدير ضعيف جداً بواقع معامل تنوع مقداره (0.84) .ولعل السبب في ذلك يعود الى انه في هذا العام كانت هناك مبالغة في النسبة المخصصة من تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي الى خدمات التنمية الاجتماعية ،اذ شكلت ما نسبته (88.99) من مجمل ما مخصص لكافة القطاعات الانتاجية حسب الجدول (2).

3- قياس التنوع في بنية الصادرات العراقية

يعبر عن بنية الصادرات بما تتضمنه من سلع مصدرة حسب التصنيف الدولي الموحد (S.I.T.C).ومن خلال الجدول (3) يمكن تصور مدى التنوع في بنية الصادرات خلال المدة 2005-2015.

جدول (3)

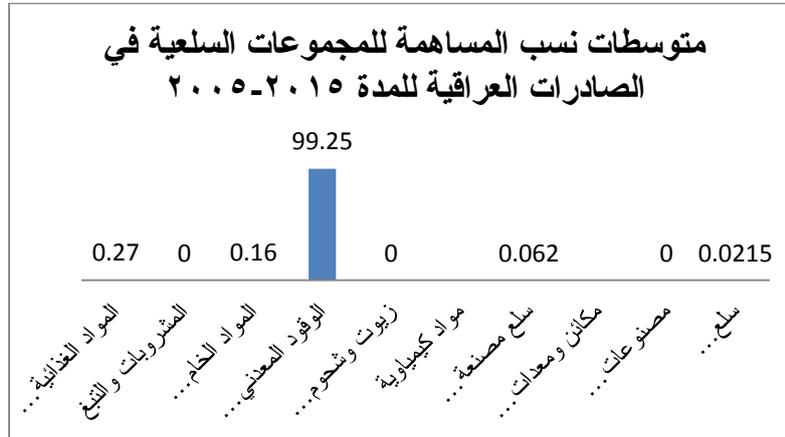
نسب المساهمة للمجموعات السلعية في بنية الصادرات العراقية ومؤشر هيرفندل للمدة 2005-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	السنوات الصادرات
0.25	0.28	0.28	0.28	0.28	0.24	0.27	0.29	0.3	0.28	0.25	المواد الغذائية والحيوانات الحية
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المشروبات والتبغ
0.17	0.15	0.149	0.15	0.15	0.14	0.15	0.21	0.2	0.15	0.18	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود
99.25	99.2	99.24	99.25	99.25	99.18	99.24	99.22	99.2	99.25	99.5	الوقود المعدني وزيوت التشحيم المتعلقة بها
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية
0.03	0.061	0.01	0.01	0.01	0.0705	0.01	0	0	0.006	0	مواد كيميائية
0.05	0.049	0.049	0.05	0.05	0.05	0.07	0.1	0.1	0.05	0.07	سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة
0.23	0.24	0.239	0.23	0.24	0.25	0.24	0.18	0.2	0.24	0	مكائن ومعدات نقل
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مصنوعات متنوعة
0.02	0.02	0.033	0.03	0.02	0.0695	0.02	0	0	0.024	0	سلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع
0.99	0.99	0.99	0.99	0.99	0.99	0.99	0.99	0.99	0.99	0.99	مؤشر هيرفندل

تم احتساب النسب استناداً الى المصادر الآتية:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات السنوية للاعوام 2008، 2006، 2009، 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، 2015.

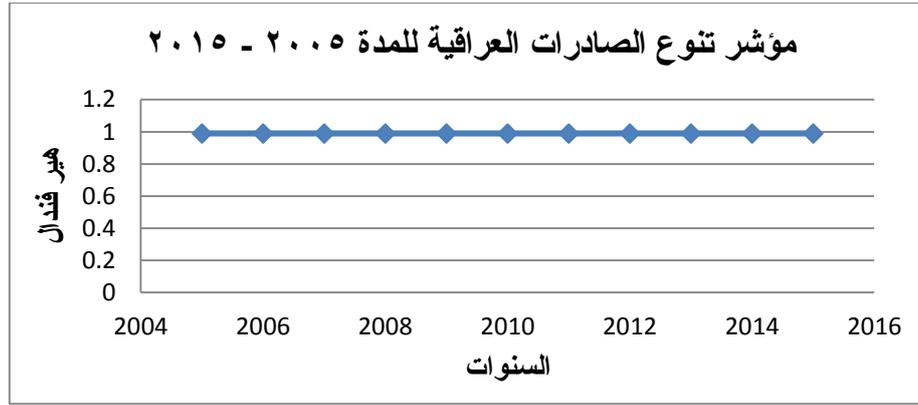
تم احتساب المتوسطات النسبية للمجموعات السلعية المصدرة والتي تبر عن بنية الصادرات العراقية للمدة 2005 – 2015، وذلك بالاعتماد على بيانات الجدول (3)، وقد جاءت النتائج وفقاً للشكل البياني الآتي:



الشكل (5)

المصدر: تم احتساب المتوسطات استناداً الى بيانات الجدول (3)

يقصد بالوقود المعدني كما ورد في الشكل البياني (4) بالصادرات العراقية النفطية في اغلبها . ومن ذات اشكل البياني يبدو واضحاً مدى الاختلال البنيوي في الصادرات العراقية . إذ باستثناء الصادرات النفطية (الوقود المعدني) تكاد تكون باقي الصادرات السلعية معدومة ، حيث شكلت الصادرات النفطية كمتوسط نسبي للمدة 2005 – 2015 ما نسبته (99.25%) . وما هو الا للخلل الذي اصاب الجهاز الانتاجي للاقتصاد العراقي الذي انتج بدوره اقتصاد احادي الجانب يعتمد في ايراداته على تصدير النفط الخام بالدرجة الاساس . وهو ما يعني تركيز شديد في الصادرات وعدم تنوعها . ويمكن تأكيد ذلك عند تطبيق مؤشر هيرفندال-هيرشمان بالاعتماداً على بيانات الجدول (3) وكما هو مبين في الشكل البياني الآتي:



الشكل (5)

المصدر: بيانات الجدول (3)

يؤشر الشكل البياني (5) ثبات مسار معامل هيرفندال على تسجيل درجة مقدارها (0.99) خلال كامل المدة (2005 - 2015) وهو حسب ما تم تبيينه من تقديرات وفقاً لهذه الدراسة يؤشر لنا تقدير ضعيف جداً، بل قريب جداً إلى الانعدام في تنوع الصادرات .

4- قياس التنوع في بنية الإيرادات الحكومية

يمكن تصنيف بنية الإيرادات الحكومية إلى إيرادات ضريبية وأخرى غير ضريبية. ومن ثم إمكانية قياس مدى التنوع على أساس هذان الصنفين. ولتصور مدى التنوع في بنية الإيرادات الحكومية يمكن الاستعانة بالجدول الآتي :

جدول (4)

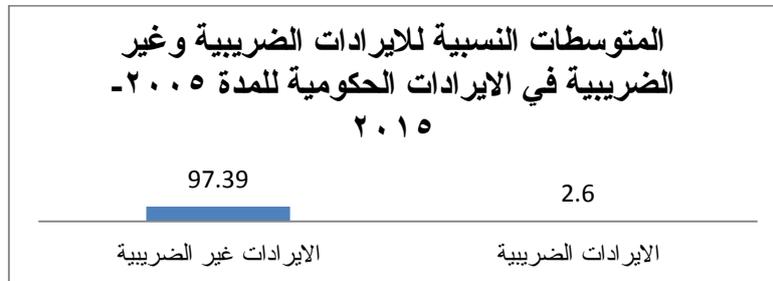
نسب مساهمة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية في الإيرادات الحكومية ومؤشر هيرفندال في العراق للمدة 2015 - 2005

السنوات	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
والإيرادات											
الإيرادات غير الضريبية	96.9	98.2	97.5	97.8	98.2	94.8	93.9	98.8	97.7	98.8	98.7
الإيرادات الضريبية	3.1	1.8	2.5	2.2	1.8	5.2	6.1	1.2	2.3	1.2	1.3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مؤشر هيرفندال	0.9	0.94	0.92	0.93	0.94	0.83	0.8	0.96	0.92	0.96	0.96

تم احتساب النسب استناداً إلى المصادر الآتية:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والبيانات، النشرات السنوية للاعوام 2006 ص 36-37، 2007 ص 40 ، 2008 ص 46 ، 2009 ص 41 ، 2010 ص 62 ، 2011 ص 65 ، 2012 ص 65 ، 2013 ص 67 ، 2014 ص 67 ، 2015 ص 67 .

المتوسطات النسبية لصنفي الإيرادات الحكومية خلال المدة 2005 - 2015 يمكن تصويرها بالشكل البياني الآتي :



الشكل (6)

المصدر: تم احتساب المتوسطات استناداً إلى بيانات الجدول (4)

من الشكل (6) يتضح جلياً مدى الاعتماد الحكومي في إيراداته على الموارد غير الضريبية (97.39%) مع إهمال واضح للإيرادات الضريبية (2.6%). ولعل السبب يعود في ذلك إلى الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في تمويل الموازنات العامة من جانب، وما يصيب الجهاز الضريبي من اختلالات من جانب آخر. وهو

امر في غاية من الخطورة، إذ انه يعني ربط إيرادات الموازنات العامة للدولة بالإيرادات النفطية، ومن ثم يعني ذلك ربطها وبشكل مباشر بتقلبات اسعار النفط العالمية، وما لذلك من تاثير خارجي كبير ومباشر على مستوى وحجم الإيرادات الحكومية. يمكن تصور تقدير التنوع من خلال الشكل البياني الآتي:



الشكل (7)

المصدر : بيانات الجدول (4)

مسار تنوع الإيرادات الحكومية العراقية حسب الشكل (7) مؤشر أقل معامل تنوع عام 2005 بمعامل مقداره (0.96)، ويستمر على ذات الحال للاعوام 2006 و 2008، وينتهي بدرجة تنوع مقدار معاملها (0.9) عام 2015. أما أعلى درجة تنوع سجلت عام 2009 بمعامل مقداره (0.8). وهو ما مؤشر يشكل عام إلى تقدير تنوع ضعيف حسب مقياس تقديرات هذه الدراسة.

5- قياس التنوع في بنية الانتاج الزراعي

لقياس مدى التنوع في بنية الانتاج الزراعي سيتم تقسيمها إلى صنفين مكملين لبعضهما، الأول يرتبط بمجاميع المحاصيل النباتية، والثاني يختص بمجاميع المنتجات الحيوانية. ومن ثم سيتم قياس الصنفين كلاً على حدى، لمعرفة مدى التنوع في الانتاج النباتي وكذلك مدى التنوع في الانتاج الحيواني. علماً ان القياس سينحصر بالمدى الزمني من عام 2002 إلى عام 2010، وذلك لعدم توفر البيانات لذات المدة للمتغيرات اعلاه.

أ- قياس التنوع في الانتاج النباتي

يصنف الانتاج النباتي في العراق إلى ثمانية مجاميع من المحاصيل الزراعية، منها ما هو غذائي ومنها ما هو صناعي. وللقياس نستعين بالجدول الآتي :

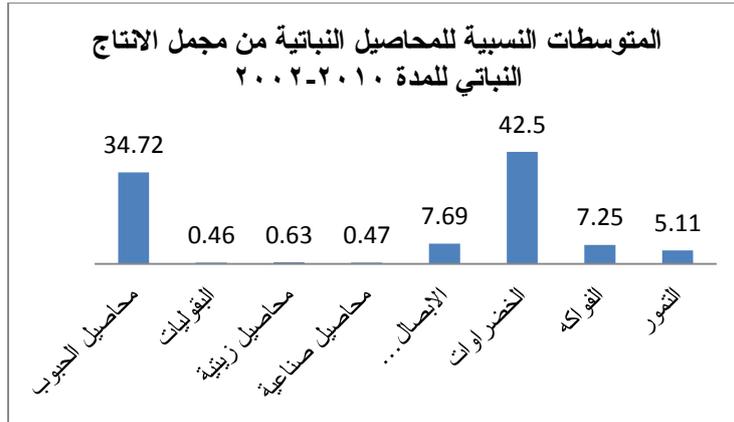
جدول (5)

نسب مساهمة المحاصيل النباتية في الانتاج النباتي في العراق ومؤشر هير فنڊال للمدة 2002 – 2010

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المحاصيل									
محاصيل الحبوب	34.71	18.3	31.156	36.538	39.177	40.672	30.268	35.327	46.39
البقوليات	0.49	0.7	0.54	0.46	0.5	0.526	0.399	0.27	0.242
محاصيل زيتية	1	0.56	0.883	0.8	0.678	0.618	0.461	0.385	0.337
محاصيل صناعية	1.33	0.17	0.443	0.423	0.369	0.316	0.209	0.403	0.616
الابصال والدرنات	8	9.76	9.206	10.473	9.245	8.459	6.823	3.97	3.25
الخضراوات	36.51	45.1	46.27	42.414	41.248	39.76	48.178	45.896	37.177
الفواكه	10.44	14.2	6.139	4.91	4.533	4.97	7.181	6.99	5.96
التمور	7.52	11.21	5.363	3.982	4.25	4.679	6.481	6.759	6.028
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100
مؤشر هير فنڊال	0.27	0.28	0.34	0.34	0.35	0.35	0.36	0.37	0.39

تم احتساب النسب استناداً إلى المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، كراس تطور المؤشرات الإحصائية الزراعية للمدة من 2002-2010، ص من 1 إلى 288.

من خلال قراءة للمتوسطات الحسابية لكل مجاميع الانتاج النباتي خلال الاعوام من 2002 إلى 2010 يمكن تسجيل ملاحظات حول التنوع الزراعي، والتي تم حسابها وفقاً للشكل البياني الآتي :

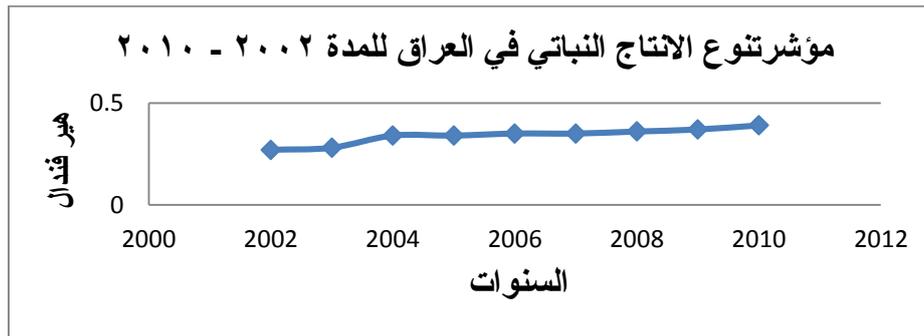


الشكل (8)

المصدر: تم احتساب المتوسطات استناداً الى بيانات الجدول (5)

يلاحظ في الشكل (8) ان اعلى تركيز للمنتجات النباتية يسجل لمحاصيل الخضراوات بواقع ما نسبته (42.5%) ولمحاصيل الحبوب بواقع ما نسبته (34.72%) من مجمل باقي المحاصيل . وان دل ذلك على شئ فأنما يدل على الاهمال الواضح لبقية المحاصيل التي تعد مهمة جداً في اطار تنوع الانتاج الزراعي، ومن اهمها المحاصيل الصناعية والزيتية والفواكه والتحمر .

ويؤشر لنا معامل هيرفندال-هيرشمان مسار تنوع الانتاج النباتي خلال المدة 2010- 2002 . والشكل البياني الاتي يوضح ذلك .



الشكل (9)

المصدر: بيانات الجدول (5)

يسجل مسار مدى التنوع الانتاج النباتي اعلى درجة للتنوع بمقدار (0.27) عام 2002 ، و اقل درجة للتنوع بمقدار (0.39) عام 2010 . وهو ما يعني حسب مقياس هذه الدراسة ان تقدير التنوع لبنية الانتاج النباتي في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2002 - 2010 يعد ضعيفاً .

ب- قياس التنوع في الانتاج الحيواني

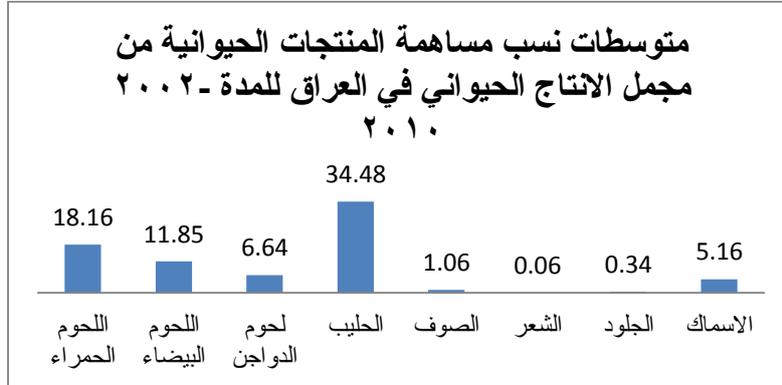
على غرار قياس تنوع الانتاج النباتي سيتم قياس مدى تنوع الانتاج الحيواني وفقاً للجدول الاتي:

جدول (6)

نسب مساهمة المنتجات الحيوانية من الانتاج الحيواني ومؤشر هيرفندال في العراق للمدة 2010 - 2002

المنتجات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنوات
اللحوم الحمراء	23.762	25.136	25.234	23.363	21.995	23.313	25.732	24.962	18.824	
اللحوم البيضاء	15.614	13.647	13.482	15.089	16.973	15.045	11.435	12.734	21.935	
لحوم الدواجن	7.046	4.894	5.415	5.596	7.802	9.021	7.851	8.757	15.367	
الحليب	43.235	45.723	45.919	45.005	42.285	44.69	49.273	47.5	35.69	
الصوف	1.244	1.333	1.355	1.35	1.286	1.379	1.54	1.489	1.179	
الشعر	0.074	0.078	0.079	0.077	0.072	0.077	0.085	0.081	0.067	
الجلود	0.457	0.441	0.45	0.442	0.419	0.448	0.5	0.5	0.37	
الاسماك	8.568	8.748	8.066	9.078	9.168	6.027	3.584	3.977	6.568	
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	
مؤشر هيرفندال	0.28	0.31	0.31	0.29	0.26	0.29	0.35	0.32	0.21	

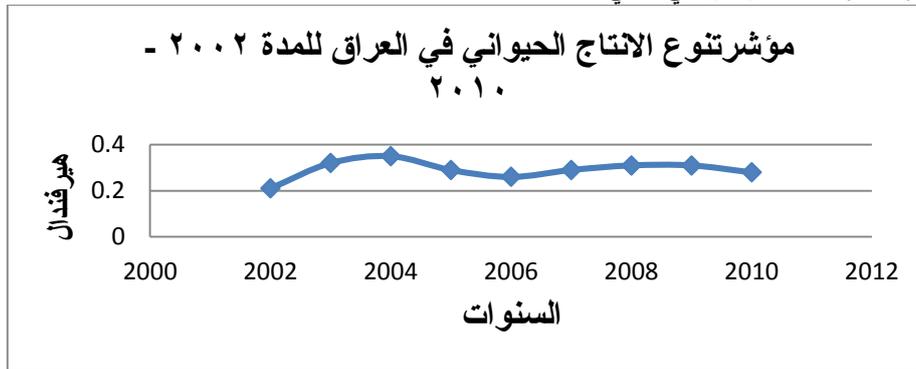
تم احتساب النسب استناداً الى المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الاحصاء الزراعي، كراس تطور المؤشرات الاحصائية الزراعية للفترة من 2002-2010، ص 308. وتم حساب المتوسطات الحسابية كما في الشكل البياني الاتي:



الشكل بياني (10)

المصدر: تم احتساب المتوسطات استناداً الى بيانات الجدول (6)

يلاحظ ان منتجات الحليب اولاً، واللحوم الحمراء ومن ثم البيضاء بمقدار اقل لها النصيب الاوفر فيما هو متحقق من انتاج محلي للمنتجات الحيوانية خلال المدة 2002 - 2010، مع تدني لمنتجات حيوانية ذات اهمية تدخل في المجال الصناعي، مثل الجلود والشعر والصفوف. وهو بدوره ما يؤشر عدم التنوع في الانتاج الحيواني. ولتأكيد هذه النتيجة سنتبع مسار معامل هيرفندال لامكانية التقدير الملائم لمدى النوع في المنتجات الحيوانية، وذلك وفقاً للشكل البياني الاتي:



الشكل (11)

المصدر: بيانات الجدول (6)

يبدو انه لا يختلف حال المنتجات الحيوانية عن المنتجات النباتية في اطار مدى التنوع في الانتاج الزراعي، فأعلى درجة سجلت حسب الشكل (11) عام 2002 بمعامل (0.21)، وادنى درجة سجلت عام 2005 بمعامل (0.35)، وينتهي المسار عام 2010 بمعامل (0.28)، وجميعها لا تخرج من اطار التقدير الضعيف من حيث التنوع في الانتاج الزراعي .

6- قياس التنوع في بنية الاستثمار المالي

سيتم الاعتماد على حجم ما هو متداول في سوق العراق للاوراق المالية من اسهم وحسب القطاعات المساهمة، وذلك للاستدلال على مدى التنوع القطاعي في بنية الاستثمار المالي، فكلما كان حجم تداول قطاع معين كبيراً كلما دل ذلك على مدى الحيز الذي يشغله ذلك القطاع واهميته في الاقتصاد على حساب حجم تداول القطاعات الاخرى. وهنا سيتم الاستعانة ببيانات الجدول الاتي لقياس مدى التنوع في بنية الاستثمار المالي في العراق وحسب ما هو متوفر من بيانات للمدة من 2008 - 2015 .

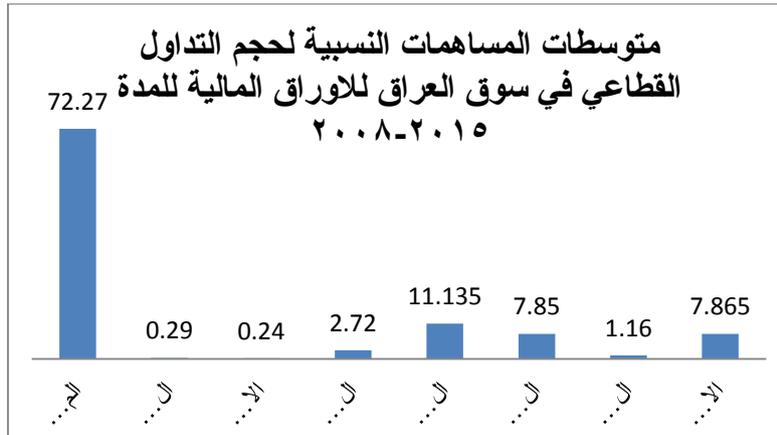
جدول (7)

المساهمة النسبية لحجم التداول القطاعي في سوق العراق للاوراق المالية ومؤشر هيرفندال للمدة 2015 – 2008

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المصارف	88.6	77.5	64.8	75	758.	33.49	85	78
التأمين	0.2	0.04	0.2	0.6	0.8	0.2	0.01	0.25
الاستثمار	0.2	0.04	0.9	0.3	0.3	0.1	0.1	0.01
الخدمات	0.9	0.81	3.5	5.1	5.2	3	0.9	2.39
الصناعة	5.4	29.16	7.3	16.4	13.5	10.6	2.5	4.22
الفنادق والسياحة	4.5	20.25	10.3	12.5	4.5	3.3	0.9	6.57
الزراعة	0.2	0.04	0.3	0.3	0.7	7	0.4	0.34
الاتصالات	-----	-----	-----	-----	-----	-----	61.7	1.22
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100
مؤشر هيرفندال	0.82	0.65	0.49	0.62	0.63	0.54	0.78	0.67

تم احتساب النسب استناداً الى المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للاعوام : 2008 جدول ملحق 27 ، 2009 جدول ملحق 13 ، 2010 جدول ملحق 12 ، 2011 جدول ملحق 19 ، 2012 جدول ملحق 17 ، 2013 جدول ملحق 18 ، 2014 جدول ملحق 12 ، 2015 جدول ملحق 13 .

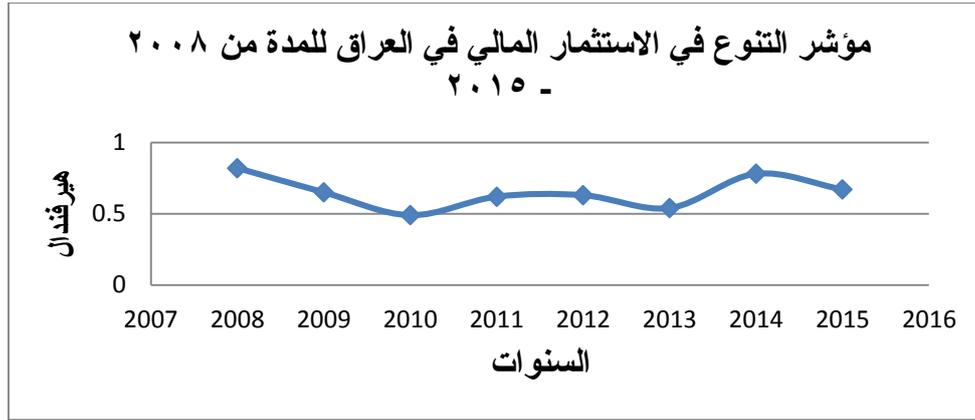
يراد تحويل نسب الجدول (7) الى متوسطات للاعوام من 2008 الى 2015 ، وذلك للتمييز بين القطاعات من حيث حجم التداول ومدى التركيز لبعض القطاعات دون غيرها وماهي دلالة ذلك على مدى التنوع في الاقتصاد .



الشكل (12)

المصدر: تم احتساب المتوسطات استناداً الى بيانات الجدول (7)

يلاحظ من الشكل (12) ان حجوم تداول اسهم الشركات ذات الناتج السلعي والخدمي الحقيقي لا تشكل بمجموعها سوى 30.97% من حجم التداول الكلي خلال المدة من 2008 الى 2015. بمقابل حجم لتداول القطاع المصرفي بما يزيد عن 72% . وهو ما يؤشر اتجاهاً نحو تركيز شديد لحجم تداول اسهم القطاع المصرفي الذي يأخذ دور الوسيط بين المقرضين والمستثمرين لتوفير رؤوس الاموال النقدية وبذلك يعد من قطاعات الاستثمار المالي غير الحقيقي (اي انه لا ينتج سلعاً انما يقدم خدمات مصرفية فقط) . وهو ما يقودنا الى الاعتقاد بضعف النوع في الاستثمار المالي ولتأكيد ذلك سنتبع مسار معامل هيرفندال لقياس مدى التنوع وحسب الشكل الاتي:



الشكل (13)

المصدر: بيانات الجدول (7)

حسب مسار مدى التنوع (هيرفندا-هيرشمان)، في الشكل رقم (13) يلاحظ ان الحد الاعلى لمدى التنوع يسجل معامل مقداره (0.49) عام 2008 ، وان الحد الادنى لمدى التنوع يسجل معامل مقداره (0.78) عام 2014، وهو ما يؤشر تقديراً للتنوع في الاستثمار المالي في سوق العراق للاوراق المالية يمكن ان يوصف بالضعيف جداً. خلاصة القياس للتنوع الاقتصادي في العراق خلال المدة 2005 - 2015 يمكن ادراجها في الجدول الاتي:

جدول (8)

تقديرات التنوع الاقتصادي في العراق للمدة 2005 - 2015

المتغيرات	الهيكل الانتاجي	تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي	بنية الصادرات	بنية الإيرادات الحكومية		بنية الاستثمار المال
				الانتاج الحيواني	الانتاج النباتي	
تقديرات مدى التنوع الاقتصادي	ضعيف	ضعيف	ضعيف جداً	ضعيف	ضعيف	ضعيف جداً

حسب الجدول (8) فإن التنوع الاقتصادي في العراق يعد ضعيف جداً حسب متغيرين (بنية الصادرات وبنية الاستثمار المالي) وضعيف حسب باقي المتغيرات المعتمدة في الدراسة.

المطلب الثاني: علاقة النمو المستدام بمدى التنوع الاقتصادي في العراق
يهتم هذا المطلب بتحليل النتائج المترتبة على ضعف التنوع الاقتصادي في العراق وعلاقة ذلك بمدى استدامة النمو الاقتصادي. وقبل ذلك ومن الاهمية بمكان يراد التطرق وبشكل مختصر الى مضامين مفهومي النمو والتنمية لمعرفة باي منهما ترتبط صفة الاستدامة وعلاقتها بالتنوع الاقتصادي، ومن ثم معرفة مدى صحة المنطلق للمسار التنوي في الاقتصاد العراقي.

النمو الاقتصادي يتم بدون اتخاذ اي قرارات من شأنها احداث تغيير هيكلية للمجتمع ولايهمه مصدر زيادة الدخل القومي. اما التنمية الاقتصادية في عملية مقصودة (مخططة) تهدف الى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة افضل للأفراد وتهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه 14.

من خلال هذين المفهومين يمكن ادراك مدى قوة الارتباط بين متضمنات مفهوم الاستدامة وبين متضمنات اي منهما. فلاستدامة تعني الاستمرار المتواصل وعدم التوقف، واقتصاديا تعني الحالة التي لا تشهد فيها المنافع انخفاضاً بمرور الزمن، وكذلك هي الحالة التي لا يشهد فيها خزين رأس المال الطبيعي (غابات، انهار، اراضي.... الخ) انخفاضاً وتدهوراً بمرور الزمن. اي تلك الحالة التي تلبي ادنى شروط النظام البيئي خلال الزمن. وهو ما يتطلب ان تكون ادارة الموارد بشكل يضمن ويحافظ ويديم فرص الانتاج في المستقبل والحفاظ على عطاء مستمر لخدماتها 15.

ان الذي يديم ويحافظ على فرص الانتاج في المستقبل هو امكانية احداث تغييرات اقتصادية في البنيان الهيكلي للاقتصاد تاخذ بعين الاهتمام امكانية التنوع الاقتصادي. وعلى ذلك فإن الاستدامة التنموية ترتبط بعاملين اساسيين، الاول هو العامل البيئي، اذ ان النسب العالية من التلوث البيئي تؤدي الى استنزاف الموارد المتاحة واعاقه نموها ومن ثم اعاقه استدامة استغلالها مستقبلاً. اما الثاني فهو عامل التنوع في استغلال الموارد المتاحة وعدم التركيز على الموارد الناضبة فقط، وهو ما يدعو الى اجراء تغييرات في البنيان الهيكلي وعلى مستوى كافة القطاعات الاقتصادية، وهو ما يرتبط بمفهوم التنمية الاقتصادية اكثر من الارتباط بمفهوم النمو الاقتصادي، اذ ان مفهوم التنمية يرتبط باحداث تغييرات في البنيان الهيكلي وهو بدوره يؤدي الى اعتماد التنوع في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتنويع الانتاج واليرادات، والتنوع هو احد عوامل الاستدامة وبالنتيجة فإن مفهوم التنمية يشمل ضمناً الاستدامة. اما النمو الاقتصادي فيتصف

بالاستدامة إذا كان ناتج عن تنمية مستدامة . حيث ان معدلات النمو اما ان تكون ناتجة عن عملية تنمية تحمل عامل الاستدامة (تغيير في البنيان الهيكلي) ، او تكون ناتجة عن تنمية احدى الموارد الناضبة ومن ثم لا تحمل صفة الاستدامة بعاملها البيئي والتنويعي.

اما فيما يرتبط بالاقتصاد العراقي ، وبناءً على ما تقدم فإنه سيتم تتبع أثر الضعف في تنوع استغلال الموارد المتاحة على مدى القدرة في استدامة التنمية الاقتصادية. وهو ما يتطلب متابعة مسار النمو المتحقق خلال ذات مدة قياس التنوع (2005-2015) ليتسنى بعد ذلك تحليل ما وراء تحقق نسبه .

ستعتمد بيانات الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في احتساب معدلات النمو وسيتم تقسيم مسار النمو على مرحلتين ، الاولى (2005 – 2011) استنادا الى سنة الاساس 1988 ، والثانية (2012 – 2015) استنادا الى سنة الاساس 2007.

جدول (9)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (1988) في العراق للمدة (2005 – 2011)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	معدلات النمو*
2004	42000	---
2005	43000	2.32
2006	48000	10.41
2007	48511	1.05
2008	51717	6.6
2009	56527	8.5
2010	57750	2.11
2011	63650	9.26

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرات الحصانية السنوية للاعوام 2007 ص 55، 2010 ص 277 ، 2013 ص 82.

*تم احتساب معدلات النمو استنادا الى العادلة: $100 \times (\text{GDP} / \Delta \text{GDP})$

جدول (10)

معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (1988) في العراق للمدة (2005 – 2015)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دينار)	معدلات النمو*
2012	162587533	---
2013	174990175	7.07
2014	173872677	0.64 -
2015	169630876	2.5 -

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للاحصاء والابحاث ، النشرة الاحصائية السنوية لعام 2015 ص 82.

*تم احتساب معدلات النمو استنادا الى العادلة: $100 \times (\text{GDP} / \Delta \text{GDP})$

حسب الجدول (9) يلاحظ ان المسار التنموي للناتج المحلي الاجمالي يحقق ارتفاعاً ملحوظاً عام 2006 عنه في عام 2005، ثم ينحدر انخفاضاً عام 2007 ، ولعل السبب في ذلك يعود الى عدم الاستقرار الامني والسياسي خلال تلك المدة ، مما اثر سلباً على جميع القطاعات الاقتصادية . ثم يأخذ اتجاه النمو بالارتفاع حتى عام 2011 رغم التراجع الملحوظ عام 2010 . ويستمر الحال بالتذبذب في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي كما يشير الجدول (10) ، اذ تسجل ارتفاعاً حتى عام 2013، لكن في عامي 2014 و 2015 اخذت المعدلات اتجاهها سالباً عن الاعوام السابقة ، ولعل السبب في ذلك يعود الى انه خلال هذين العامين وما بعدهما حصلت انخفاضات كبيرة في اسعار النفط العالمية ، وبما ان الناتج المحلي الاجمالي في العراق يعتمد وبنسبة كبيرة على انتاج وتصدير النفط (متوسط مساهمة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الاجمالي للمدة 2005-2015 شكل ما نسبته 43.26% شكل 1) فان ذلك ادى الى انخفاض حاد وسالب في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي. وهو ما يعكس وبوضوح مدى اعتماد ما هو متحقق من معدلات نمو للناتج المحلي الاجمالي على المورد الناضب (النفط) مع تراجع في استغلال باقي الموارد المتاحة في توليده، وهو ما اكدته خطة التنمية الوطنية (2013-2017) حيث ورد فيها انه (لم يشهد العراق تغيرات بنيوية في اقتصاده . اذ مازال الاتجاه العام يؤكد أولوية القطاع النفطي في توليد الناتج ، وهذا يتماشى الى حد ما مرحليا مع توجه السياسة الاستثمارية للخطة والتي دعت الى القبول المؤقت بحالة استمرارية احادية الاقتصاد من اجل زيادة معدل انتاج النفط وصادراته تعزيزاً للمركز المالي للعراق بدافع تمويل التنمية وبرامج اعادة الاعمار ، لذا كان

الاختلال البيئي للمدة 2009-2011 اختلالاً مقصوداً في مظهره الا انه يكاد يكون مستداماً في مضمونه لعقود من الزمن (16).

بالنتيجة ان ضعف التنوع الاقتصادي في العراق ناجم عن عدم القدرة على احداث تغييرات في البنيان الهيكلي للقطاعات الاقتصادية والاكثفاء بتحقيق معدلات نمو قائمة على اساس احادية الاقتصاد اعتماداً على تنمية القطاع النفطي دون امكانية اجراء تغييرات هيكلية قادرة على تنويع الموارد الاقتصادية واستغلالها بما يساعد على تقليل الاعتماد على المورد الناضب ومن ثم اطالة عمر استدامته لاستثماره من قبل الاجيال القادمة من جهة، وتأسيس قاعدة اقتصادية سليمة يبنى عليها امكانية تحقيق معدلات نمو تتركز على تنمية مستدامة تخدم الاجيال المستقبلية من جهة اخرى.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

- 1- التنوع الاقتصادي هو الاساس السليم للتنمية الاقتصادية، لانه يعني زيادة الاستثمار وتعزيز تراكم رأس المال الثابت واستقرار عائدات التصدير بما يجنب من مخاطر احتمال حدوث صدمات اقتصادية خارجية.
- 2- اتسم التنوع الهيكلي للاقتصاد العراقي بالضعف خلال المدة 2005 – 2015. إذ تتركز المساهمة الاكبر لقطاع التعدين في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، اما القطاعات الانتاجية الاخرى والتي تعد من ذات الاهمية البالغة في امكانية تحقيق التنوع الانتاجي كالزراعة والصناعة كانت بالمراتب الدنيا في مساهمتها الانتاجية.
- 3- سجلت درجة التنوع الانتاجي تقديراً ضعيفاً، إذ وجد تركيزاً عالياً لحصة تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي في قطاع الخدمات الاجتماعية وقطاع البناء والتشييد وقطاع التعدين على حساب باقي القطاعات الانتاجية.
- 4- انعكس ضعف التنوع الانتاجي في الاقتصاد العراقي على احداث خلل بنيوي حاد في الصادرات العراقية. إذ باستثناء الصادرات النفطية تكاد تكون باقي الصادرات معدمة.
- 5- الاعتماد المفرط على الايرادات النفطية احدث خلل في امكانية تنويع الإيرادات الحكومية المخصصة لتمويل الموازنات العامة خلال المدة 2005 – 2015. إذ تكاد تقتصر على الإيرادات غير الضريبية.
- 6- يعاني القطاع الزراعي العراقي من خلل مركب. فمن جهة يشكل مساهمة متواضعة جداً في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. ومن جهة اخرى يعاني من ضعف في تنوع بنيته الانتاجية في شقهي النباتي والحيواني.
- 7- ضعف التنوع في الاقتصاد الحقيقي انعكس سلباً على بنية الاستثمار المالي، إذ تم تسجيل ضعف بالغ في تنوع حجم التداول في سوق العراق للاوراق المالية، وذلك بتركز معظم الاستثمارات في القطاع المصرفي على حساب باقي القطاعات الانتاجية الاخرى.
- 8- يعود سبب ضعف التنوع في الاقتصاد العراقي الى اعتماده والى حد كبير على القطاع النفطي في توليد الناتج والاكثفاء به كمورد لرفد الاقتصاد مالياً ولاسيما لتغطية الاولويات الاستهلاكية دون الاستثمارية وعدم السعي الجاد لاستغلاله كمورد لتمويل التنمية وامكانية اجراء تغييرات في البنيان الهيكلي للاقتصاد.
- 9- يعد التنوع الاقتصادي مؤشراً على مدى الاستدامة في ما هو متحقق من معدلات للنمو في الناتج. إذ ان ضعف التنوع الاقتصادي يوشر ضعف الاستدامة المستقبلية لمعدلات النمو وامكانية تدبئها بين الحين والآخر وحسب قوة الصدمات الخارجية ومدى استقرار البنية الاستثمارية المحلية. اما وفرة التنوع الاقتصادي فتوشر الى استدامة في النمو الاقتصادي واستقراره الايجابي والقدرة على صد الصدمات الخارجية وتوفير بيئه مستقرة للاستثمار. وما انطبق على الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة (2005-2015) هو ضعف في التنوع الاقتصادي قاد الى تحقيق معدلات نمو غير مستقرة وغير مستدامة كونها قائمة على اساس تنمية مورد ناضب من دون استغلال باقي الموارد المتاحة.

ثانياً: التوصيات

- 1- اجراء تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي، بحيث يتحول دور الدولة من اسلوب التدخل المفرط في مفاصل الحياة الاقتصادية الى اسلوب الضبط المؤسسي وفقاً للمبادئ والقواعد والسياسات التي تتركز عليها المعارف والعلوم الاقتصادية بما يلبي هدف التنوع الاقتصادي.
- 2- تغيير اسلوب التنمية بما يوسع من القدرات والقاعدة الانتاجية كما ونوعاً وبأقل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبما يقلل الاعتماد على النفط كمورد اساسي في تحقيق النمو وذلك عن طريق زيادة الاهتمام بالموارد الانتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة، والانتقال الى مهمة تحقيق التنمية المستدامة.
- 3- اعتماد مبادئ اقتصاد السوق في ادارة النشاط الصناعي واعتماد هدف تحقيق الارباح للمؤسسة الصناعية بدلاً من اهداف اخرى (كتشغيل اكبر عدد ممكن من اليد العاملة) وهو ما يمكن له ان يقرب المنتج من دائرة التنافس الانتاجي، والاتجاه نحو خصصت المشاريع الانتاجية العامة بعد تاهيلها وحل مشاكلها الادارية العالقة كالبطالة المقنعة وغيرها.
- 4- الاهتمام بتنويع بنية الانتاج الزراعي من جهة، وزيادته من جهة اخرى. وذلك من خلال استغلال العوامل والموارد المتاحة مثل الاراضي الخصبة والمياه العذبة والموارد المالية والبشرية، مع التوجه نحو استخدام احداث التكنولوجيات الزراعية. مع استخدام سياسات حمائية محسوبة لحماية المنتج الوطني لحين يتمكن من امتلاك القدرات الانتاجية التنافسية.

- 5- استخدام اسلوب أمثل في ادارة المورد النفطي ،واستغلال الموارد المالية التي تحققها الصادرات النفطية بشكل رشيد ،وتوظيف الفوائض المالية المتحققة لمواجهة الصدمات الخارجية من خلال اتباع استراتيجية الصناديق السيادية .
- 6- خلق فرص تمكين مساهمة القطاع الخاص في تنويع استغلال الموارد الانتاجية من خلال ايجاد بيئة استثمارية ملائمة تتسم بتبسيط الاجرائات البيروقراطية الحكومية وتقليل كلف الاقتراض مع تطوير سوق العراق للاوراق المالية لزيادة فرص الحصول على التمويل وغيرها من الاجرائات الاخرى.
- 7- السعي الجاد لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر ولاسيما في الصناعات غير النفطية وذلك من خلال ايجاد المناخ الملائم للاستثمار بالتشريعات المناسبة والضمانات الكافية وتبسيط الهياكل الضريبية وغيرها.
- 8- استخدام العوائد النفطية في دعم التنوع الانتاجي افقياً وذلك من خلال ضغط تكاليف الانتاج لقطاعات جديدة ورفع كفاءتها .والتوسع في التنوع الانتاجي عمودياً من خلال استخدام الامثلية الانتاجية لرفع القيم المضافة لمننتجات قائمة بما ينافس المستورد منها.

الهوامش والمصادر

- 1- Le- Yin Z HANG , UNFCCC, "Workshop on Economic Diversification "Teheran, Islamic Republic of Iran 18 – 19 October 2003, P-70.
- 2- Stephen M.Kapunda, Diversification and (4) Poverty Eradication in Botswana, Journal of African Studies , Vo1(17) – (2003)No.2,p.51.
- 3- Johon E . Wanger , "Regional Economic Diversity : Action, Cocept, or of Confusion ",The Journal of Rrgional Analysis and Policy , JRAP,2000,P-4
- 4- The Nine Work Areas of the Nairobi Work Program "Economic Diversification ",UNFCCC, 1999,P-1.
- 5- سوسن باهي ،وكمال روانيه ، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية :حالة البلدان النامية ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ، عدد 5، كانون الثاني 2016 ، ص 135.
- 6- انظر: المصدر نفسه. ص 135-137.
- 7- أ.د.ممدوح عوض الخطيب ،التنوع والنمو في الاقتصاد السعودي ،المؤتمر الاول لكلليات ادارة الاعمال بجامعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ،الرياض ،خلال الفترة 16-17 شباط 2014 ،ص 1-2.
- 8- انظر: د.علي عبد الفتاح ابو شرار ، الاقتصاد الدولي:نظريات وسياسات:دار الميسرة للنشر والتوزيع ،عمان،الاردن، الطبعة الثالثة ، 2013،ص 34.
- 9- انظر: د.علي عبد الفتاح ابو شرار،المصدر نفسه،ص 36-37.
- 10- د.هجير عدنان زكي امين،الاقتصاد الدولي:النظرية والتطبيقات،اثناء للنشر والتوزيع ،الطبعة الاولى،2010،ص 91.
- 11- انظر:المصدر نفسه،ص 93.
- 12- انظر: أ.د.ممدوح عوض الخطيب ،مصدر سابق،ص 9.
- 13- Dr.Mustafa BabikerK, "Economic Diversification Gcc: Prospects and challenges , Arab Planning Institute – Kuwait,P.15.
- 14- انظر:جلال خشيب ،النمو الاقتصادي ،ص 8، شبكة المعلومات الدولية ،الموقع: www.alukah.net
- 15-انظر: د.سالم توفيق النجفي واخرون ،البيئة والفقر في البلدان العربية بين متضمنات السوق والاقتصاد الموجه .روافد للنشر والتوزيع ،القااهرة،2012،ص 14.
- 16-وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية 2013-2017 ،بغداد ،كانون الثاني 2013 ،ص 18.